

تفاعلات حول مؤتمر «البناء المقاوم»

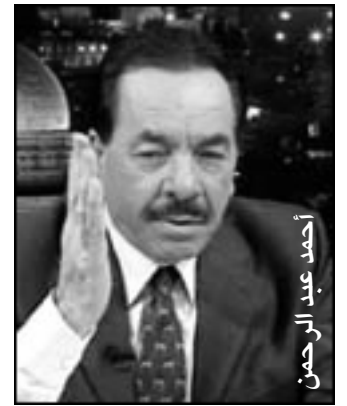
كيف يمكن العمل على خلق اصلاح فلسطيني في ظل زوايا الاصلاح الداخلية والخارجية؟

رام الله / تقرير إبراهيم أبو كامش

تتبع الساحة الفلسطينية بالاجتهادات والأفكار والمبادرات الواعية للإصلاح والديمقراطية، فمنها الوطني الأصيل والذي سرعان ما يتبخر ويتطاير ومنها المستورد عبر أدوات محلية، حيث يجد تفاعلاتها وتداعياتها بين كافة الأوساط الحكومية والأهلية على حد سواء، بفعل ثقل الضغط الخارجي ما يفسر هذا الاهتمام غير المسبوق من قبل كافة الأوساط الفلسطينية بقضية الإصلاح والديمقراطية.

ولم نر مثل هذا الاهتمام المحموم في عدم تجاوب مع الإرادة الشعبية، التي دعت مرارا للإصلاح وحذرت تكرارا من مظاهر الفساد والإفساد وطلبت بالمحاسبة والمساءلة وخاصة بعد صدور تقرير الهيئة العامة للرقابة والتفتيش.

وعلى الرغم من كل ما تقدم، فقد أجمعت القيادات والشخصيات والفعاليات الوطنية على أهمية وضرورة الشروع بعملية الإصلاح انطلاقا من العمل الجدي بفضل السلطات والكف عن احتكار السلطة التنفيذية لصلاحات السلطات الأخرى وإقرار الدستور وتعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء وتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة وفقا لأصول القانونية يلي ذلك الانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية.



أحمد عبد الرحمن

نظام حكم ديمقراطي نيابي

ويرى أمين عام مجلس الوزراء أحمد عبد الرحمن مبادرة مؤسسات المجتمع المدني للإصلاح والديمقراطية والتي تمثلت بعقد مؤتمر البناء المقاوم في أواخر تشرين الثاني أنها جاءت في إطار الشراكة ما بين السلطة الوطنية والمؤسسات غير الحكومية، الهادفة إلى بلورة خطة وطنية قادرة على إحداث ثورة حقيقية داخلية لإصلاح ما أفسدته مرحلة أو سولو الانتقالية التي قدمت لنا ديمقراطية ناقصة، عدا عن تهرب إسرائيل من الالتزام وتنفيذ مستحقاتها وحمل عبد الرحمن حكومة إسرائيل مسؤولية فشل خطة «المئة يوم الفلسطينية» من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية، كما حالت بعدوانها المتصاعد بحق شعبنا وقيادته ومناضليه ومقدراته الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وثوراته دون بناء نظام ديمقراطي برلماني فلسطيني.

سادت العلاقات واختفت سيادة القانون

وعلق عبد الرحمن على اختفاء المساءلة والمحاسبة الجدية لكل من تثبت إدانته وتورطه بتهمة الفساد المالي والإداري على مشجب الثورة سيما وان السلطة الوطنية ورثت تقاليد سلبية من عهد الثورة، حيث سادت العلاقات الشخصية على سيادة القانون، وبقيت ظاهرة «امسحها في هالذقن وهالصدر» تجد صداها ومفعولها في مؤسساتنا وهذا ما يفسر بقاء الشوائب عالقة ومظاهر الفساد قائمة دون مساءلة ومحاسبة.

عبد الرحمن: «امسحها في هالذقن» ما زالت تجد مفعولها في مؤسساتنا

وقال ما كان يصلح في عهد الثورة بالتعمد في إخفاء السلبات والتحدث عن إيجابياتها حرصا عليها وعلى القضية الوطنية لا يصلح لمرحلة البناء والمأسسة للدولة الفلسطينية وعليه فقد قال يجب أن تنطلق عملية الإصلاح والديمقراطية من تعزيز وتكريس مبدأ الفصل الديمقراطي والقانوني بين السلطات الثلاث وسيادة القانون وضرورة إجراء الانتخابات التي هي أحد أهم أوجه الإصلاح.

الانتخابات عصب الإصلاح

ويتفق إلى حد كبير مدير عام الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق

المواطن د. سعيد زيداني، مع أحمد عبد الرحمن إذ أنه يرى في الانتخابات العامة عصب عملية الإصلاح وقال من خلالها فقط يمكننا التخلص من عمليات التعيين ويكتسب المجلس التشريعي الشرعية اللازمة لاتخاذ المواقف وإقرار التشريعات. وشدد على حاجة وطموحات شعبنا الملحة للإصلاح متعدد الجوانب وعلى كافة المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأنها استجابة لضغوطات وتدخلات خارجية إلا أن تواصل العدوان الإسرائيلي وإجراءاته الاحتلالية إضافة إلى أن الجهد الفلسطيني لم يكن بالقدر الكافي أو في الاتجاه الصحيح دائما ما حد من قدرة السلطة الوطنية على المضي قدما في تحقيق أي خطة للإصلاح.

زيداني: ينتقد عدم جدية السلطة في

معالجة قضايا الفساد

وانتقد د. زيداني عدم جدية السلطة الوطنية في معالجة قضايا الفساد وقال بدون مجلس تشريعي فاعل قادر على مساءلة السلطة التنفيذية ومتابعة أعمالها ومراقبتها ومحاسبتها وغياب قضاء فاعل ومستقل والتوقف عن الاعتداء على صلاحياته واحترام قرارات المحاكم من قبل الأجهزة الأمنية وبدون إصلاح السلطة التنفيذية وبخاصة أجهزة أمنها والكف عن احتكارها للسلطات والقرارات في كافة المجالات والبياديين لا يمكن الحديث عن إصلاح ما يستوجب إجراء انتخابات تشريعية ومحلية ورئاسية حرة ونزيهة وحسب قانون انتخابي متفق عليه.

الإصلاح والديمقراطية عملية متجددة ومتطورة

وعلى الرغم من أن وزير الزراعة رفيق النتشة اعتبر الأفكار التي طرحتها مؤسسات المجتمع المدني تندرج في إطار الجهد الوطني المنصب على عملية الإصلاح وفي إطار ممارسة حياتنا الديمقراطية ومساهمة الشعب كله في الإصلاح إلا أنه قال أن الإصلاح لا يحتمل المزيد من التخطيط والقرارات والدراسات والأقويل والتصريحات والمباحثات أحيانا إذ أن القرارات التي اتخذها المجلس التشريعي وخطاب الرئيس أمامه وقرارات مجلس الوزراء المعلنة وتشكيل اللجان لتنفيذ ما أعلن عنه تعني إجراء عملية الإصلاح وهي عملية متجددة ومتطورة، معالها الأساسية فصل السلطات والاهتمام بالقضاء.

النتشة: الإصلاح لا يحتمل المزيد من

الأقويل والمباحثات

كما دعا النتشة المعارضة الفلسطينية للتعاون مع السلطة الوطنية في محاربة الفساد والمساهمة في التطور والبناء ورحب بوجهات النظر الشعبية والرسمية والمبادرات البناءة والخلاقة لتدعيم أوامر الإصلاح منوها إلى أن الدستور الفلسطيني الذي يجري حاليا بلورته جزء أساسي من عملية الإصلاح.

البرلمان الشعبي هو الطريق للإصلاح

وعلى عكس ما تحدث به السابقون قال الباحث الاقتصادي د. عادل سمارة إن أي مبادرة للإصلاح يجب أن تأتي من خلال تكوين ما يمكن تسميته بـ «البرلمان الشعبي» تتمثل فيه كافة القطاعات المجتمعية مهمته أعداد ميثاق وطني (ميثاق شرف اجتماعي) وتدقيق القانون وتطبيقه ومحاسبة كل من يخرقه وقال ربما أن يكون ذلك مدخلا معقولا إلى أن نستقيم الأمور بوجود دستور وقانون.

سمارة: اشك في أهلية مؤسسات المجتمع

المدني للمبادرة بإصلاح السلطة

كما شك في أهلية وكفاءة مؤسسات المجتمع المدني للمبادرة بإصلاح السلطة والمجتمع انطلاقا من مصادر تمويلها المرتبطة باجندة سياسية على حد تعبيره وقال بناء عليه فإن الحل الأمثل للإصلاح والديمقراطية هو البرلمان الشعبي وليس السلطة أو مؤسسات المجتمع المدني كما أنه ليس بالضرورة أن تبدأ الإصلاحات من خلال الانتخابات فهناك الكثير من الحكومات في العالم منتخبة بالرغم من فسادها كما أنه ليس شرطا أن يكون كل من انتخب ديمقراطيا أو أنه قادر على إجراء وتطبيق إصلاحات حقيقية.

الإصلاح يستوجب المحاسبة الجادة

وشدد نائب رئيس نقابة محامي فلسطين المحامي علي مهنا في حديثه على معالجة قضية الإصلاح والديمقراطية بعلمية وحرص وطنية عال، بعيدا عن محاولات البعض لفرض أملاءات خارجية مرتبطة بضغط سياسية أو برامج تمويلية تقف وراء كل منها غاية في نفس يعقوب على حد تعبيره مؤكدا وجاز ما أنه لن تتحقق سيادة القانون واستقلال القضاء وحرية الإنسان دون أن تنجز السيادة الوطنية والاستقلال الوطني وحرية شعبنا.

وقال مهنا صحيح أن الاحتلال يشكل معول هدم للبنية التحتية

والفوقية إلا أن ذلك لا يعني أننا نجهل القصور الفلسطيني الذاتي حيث إننا نرفض كل مبررات سوء الأداء أو تجاوز سيادة القانون والالتفاف عليها من قبل البعض بذريعة خصوصية المرحلة وطلب باستكمال واستمرار البناء وفقا للقانون الأساسي وورزمة القوانين نافذة المفعول.

مهنا: غاية في نفس يعقوب

واستطرد قائلاً نعم أن هنالك من يرفع شعار الإصلاح وهو معلم من معالم الفساد، ومن البيديني أنه ليس بمقدور هؤلاء أن يكونوا أداة من أدوات الإصلاح، كما أن الفساد وسوء الأداء ليسا حكرًا على مؤسسات السلطة الوطنية بل استشرى أيضا في مؤسسات المجتمع المدني بشكل مريع وعلى من يطالب بالإصلاح أن يبدأ بإصلاح ذاته أولا لكي تكون هجرته لله وليس لتحقيق أهداف خاصة.

وقال أكدت في مؤتمر مؤسسات المجتمع المدني والذي سمي بمؤتمر البناء المقاوم بأن على مؤسسات المجتمع المدني أن تكف عن رفع الشعارات أو رفع عقيرتها بالصراخ حول الفساد أو التنظير الكري وبتوجب عليها أن تشكل نموذجا جادا للأخريين من حيث الأداء والشفافية المالية ووضع الآليات الصحيحة والمتماشية مع الواقع الفلسطيني للهوض به سلطة ومجتمعنا مدنياً. وأضاف ليس بالضرورة استكمال العملية الديمقراطية بالانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية، ولا يجوز أن تعتبر الانتخابات شرطا تتوقف عليه عملية الإصلاح، بل بإمكانيات المباشرة وبإطار ما نملكه من عناصر فلسطينية لعملية الإصلاح بما في ذلك محاسبة من تثبت إدانته بالفساد وبسوء الأداء رغم تدمير العدوان الإسرائيلي التواصل لغالبية المؤسسات إلا أننا ما زلنا قادرين على إنجاز ذلك، وقال إن معركة البناء في ظل الخصوصية الفلسطينية تحتاج من العرق وربما الدم أكثر مما تحتاجه معركة التحرير وبحاجة إلى فهم متميز إلى هذه الخصوصية وما تحتمه من معايير وأدوات خاصة.

توافق في الآراء والأفكار

وأعلن وزير العمل عضو اللجنة الوزارية للإصلاح وعضو اللجنة التنسيقية مع مؤسسات المجتمع المدني د. غسان الخطيب، عن توافق والتقاء وجهة النظر الرسمية للسلطة الوطنية مع مجمل ما طرحته مؤسسات المجتمع المدني من أفكار وآراء حول الإصلاح، حيث إن اللجنة الوزارية تداولت في اجتماعاتها الكثير من الأفكار التي قدمتها المؤسسات الأهلية، وأعلن أنه كلف رسميا لتنظيم وإعداد لقاء عمل فيما بين اللجنة الوزارية والهيئة التنسيقية لمؤسسات المجتمع المدني، كي يتم تدارس تلك الأفكار وتوحيد الجهود لما يحقق عملية الإصلاح والديمقراطية في السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني.

الخطيب: توافق كبير بين وجهة النظر

الرسمية وما طرحته مؤسسات المجتمع المدني

واعتبر د. الخطيب أن المفصل المركزي للبدء بعملية الإصلاح والديمقراطية في كل من المؤسسات الأهلية والرسمية والتشريعية هو الانتخابات الديمقراطية والحرية والنزاهة وطالما لم تجر هذه الانتخابات بفعل العدوان الإسرائيلي فإنه يصعب الحديث عن إصلاحات حقيقية.

الانتخابات طريقنا للإصلاح

وأكد رئيس اتحاد لجان الإغاثة الطبية د.مصطفى البرغوثي على أن الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة للإصلاح على أن نخاض بروح كفاحية ومنع أي تدخل إسرائيلي وخارجي فيها. وكشف عن قنوات اتصال وحوار أخذت طريقها ما بين ممثلي مؤسسات المجتمع المدني وبين ممثلي السلطة الوطنية محورها بحث ونقاش وتدارس الأفكار والآراء التي طرحتها المؤسسات الأهلية في مؤتمرها (البناء المقاوم).

وشدد البرغوثي في حديثه على وجوب بلورة استراتيجية وطنية رسمية وشعبية وتحقيق وحدة داخلية متماسكة وتشكيل قيادة وطنية موحدة تعمل وتحقق إصلاحا داخليا قادرا على تعزيز الصمود الوطني على أن يكون برؤية واجندة فلسطينية وليس استجابة للضغوط الخارجية.

البرغوثي: مؤتمر البناء المقاوم مبادرة

فلسطينية بروح واهداف فلسطينية

ودعا إلى تضافر كافة الجهود الرسمية والشعبية لبناء مؤسسات الدولة بشكل ديمقراطي وحضاري على أن تتمتع بالشفافية المطلقة وتخضع لسيادة القانون معتبرا إنجاز ذلك وغيره من

العمل الوطني أشكال عمل مقاوم للشعب.

وكشف د. البرغوثي عن رفض مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في مؤتمر باريس بناء على دعوة أوروبية الذي خصص لبحث الإصلاح والديمقراطية في السلطة الفلسطينية وذلك لأسباب كثيرة أهمها إذا كان لا بد من المشاركة فيجب أن تتمثل في وفد وطني يمثل كل قطاعات الشعب الفلسطيني وليس بوفد مستقل ومنفصل عن الوفد الرسمي ونرفض دعواتنا لبحث قضية فلسطينية تعتبر شأننا داخليا من قبل قوى أجنبية مع إصرارنا على استقلالية قرارنا الوطني وطرح قضايانا باجندة فلسطينية وإذا كان لا بد من مؤتمر يناقش قضايا الإصلاح والديمقراطية فيجب أن يعقد المؤتمر هنا في فلسطين وبروح فلسطينية وبقرار فلسطيني ونحن الذين نقرر دعوة الآخرين وعليه فإن حضور ممثلي القنصلية الأمريكية لمؤتمر (البناء المقاوم) جاء بناء على دعوة وجهناها إلى كافة القنصليات والمثليات والمؤسسات الأجنبية الرسمية والأهلية والإعلامية.

غياب الديمقراطية في بعض المنظمات الأهلية

ترزي: حالة من غياب الديمقراطية في

بعض المؤسسات الأهلية

وبيئنا أكدت عضو الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية نادية ترزي على ضرورة الإصلاح والديمقراطية في كافة المؤسسات والأجهزة الرسمية والأهلية ومحاربة كل أشكال الفساد والإفساد ونبذ ومحاصرة كل الظواهر السلبية التي علقت في مسيرة الكفاح الوطني والتصقت بمؤسساتنا فإنها شخصت في معرض حديثها واقع مؤسسات المجتمع المدني وقالت بالرغم من دورها المزبوح في مقاومة الاحتلال وفي عملية التنمية البشرية وتعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية إلا أنه يسود بعضها حالة من غياب الديمقراطية وفقدان المأسسة والشفافية التوثيق واللوائح الداخلية ما يسبب خلا في وظيفتها وتحقيق أهدافها حيث ما زالت تعتمد بشكل أساسي على المساعدات الخارجية وتراجعت مشاركتها في الفعاليات الكفاحية وانخفضت شعبيتها ونفوذها وقاعدتها مثلها مثل الأحزاب السياسية ولم تستطع جميعها فرض تحولات ديمقراطية على النظام السياسي كما لم تحدث في بناها وأطرها ولوائحها وبرامجها تغييرات ديمقراطية ولم تسع إلى تنمية مصادر تمويل ذاتية في أغلب الأحيان.

العودة إلى الشعب وتفعيل المساءلة والمحاسبة

هما الطريق نحو الإصلاح والديمقراطية

قيس ابوليلي: إعادة النظر في صيغة اتخاذ

القرار في السلطة

أما الأمين العام المساعد للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قيس عبد الكريم (أبو ليلي) فقد رفض التعقيب على مبادرة وأفكار مؤسسات المجتمع المدني التي طرحتها في مؤتمر (البناء المقاوم). لكنه أكد أن تغييرا ديمقراطيا حقيقيا في أوضاع السلطة ومنظمة التحرير مدخله الرئيسي الناجع والفعال هو العودة إلى الشعب بالتعبير عن إرادته الحرة من خلال انتخابات ديمقراطية وفقا لقانون عصري يعتمد التمثيل النسبي.

وقال أية محاولة لإجراء تغييرات مؤقتة أو شكلية هي محاولة لإجراء تغييرات لن تؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود من وراء الإصلاح الذي تطالب به الأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا.

ومن المؤكد أن خطوات تجاه العملية الإصلاحية المطلوبة يمكن أن تتحقق من خلال أيجاد صيغة تكفل إجماعا وطنيا في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الرئيسية ودعا أبو ليلي إلى قيادة وطنية موحدة تضم كافة القوى الفاعلة في المجتمع من السلطة والقوى الوطنية والإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني توكل إليها مهمة اتخاذ القرارات الرئيسية والتحصير للعملية الانتخابية.

وجدد تأكيده على ضرورة اعتماد مبدأ المساءلة والمحاسبة واستئصال الفساد كما يبدو أن التجربة الواقعية المرة أثبتت أن إنجاز هذه المهمة يكاد يكون مستحيلا إلا في حالتين الأولى هي إعادة النظر في صيغة اتخاذ القرار في السلطة والمنظمة من خلال صيغة إجماع وطني متمثلة بالقيادة الوطنية الموحدة التي يمكن أن تشكل تغييرا فعليا يمكن من خلاله إجراء عملية المحاسبة الشاملة ومساءلة الفاسدين والمفسدين والخانية هي عملية انتخابية تأتي بجسم تمثيلي فعال وجاد يتجاوز الثغرات والمخالب القائمة في المجلس التشريعي الحالي فالمساءلة والمحاسبة هما ممارسة تتطلب بالضرورة مؤسسات ديمقراطية قادرة على أن تعبر تعبيرا دقيقا عن إرادة الشعب ما يستوجب ضرورة استعداد الجانب الفلسطيني لإجراء العملية الانتخابية رغم العقبات الهائلة التي يضعها الاحتلال